المَبحث الثاني

نقدُ دَعاوى المُعارضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ لحديث «احتَّج آدمُ وموسَى»

المَطلب الأوّل
سَوْق حديث «احتجَّ آدمُ وموسى»

عن أَبي هريرة ﷺ عن النَّبي ﷺ قال: «**احتجَّ آدم وموسىٰ، فقال موسىٰ: يا آدمُ، أنت أبونا، خيَّبتنا، وأخرجتنا مِن الجنَّة!**

قال له آدم: يا موسىٰ، اصطفاك الله بكلامه، وخَطَّ لك بيده: أتلومني علىٰ أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنةٍ؟![1]

---

(١) قد يتوهَّم القارئ نوعَ معارضةٍ بين هذه الجملة من الحديث، مع ما ثبت في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أنَّ كتابة المقادير متحقِّقة قبل خلق السَّماوات والأرض بخمسين ألف سنة، إذْ ظاهره أنَّ تقدير معصية آدم متأخِّر عن كتابة المقادير، فلا يشملها التقدير المتقدم.

والحاصل أنَّه يمكن الإجابة عن هذا المعارض بالتَّالي:

الأوَّل: أنَّ تقدير معصية آدم مخصوص من التَّقدير العام المتقدِّم، فتكون الكتابة حاصلةً قبل خلق آدم بأربعين سنة، وقد يكون وقوعها مدَّة لبثه طينًا إلىٰ أن نُفِخت فيه الرُّوح؛ علىٰ ما رُوِيَ أن ما بين تصويره ونفخ الرُّوح فيه كان مدَّة أربعين سنة، وكلا التَّقديرين العام والخاص قد أحاط الله بهما علمًا؛ وهذا القول اختاره ابن الجوزي، كما في كتابه «كشف مشكل أحاديث الصَّحيحين» (٣/ ٣٨٣).

الثَّاني: أنَّ هذا التَّقدير حاصل بعد التَّقدير الأوَّل، والتَّقدير الأول قد انتظمه واشتمل عليه، فلم يخرج عنه، وهذا اختيار ابن القيم في «شفاء العليل» (١/ ٨٢).

الثَّالث: أنَّ هذه الكتابة هي الكتابة في التَّوراة، كما ورد في رواية مسلم التالية، وهذا اختيار المازري في «المعلم» (٣/ ١٧٨).

فحجَّ آدمُ موسىٰ، فحجَّ آدمُ موسىٰ -ثلاثًا-» متَّفق عليه[1].

وفي لفظٍ لمسلم[2] تفرَّد به: قال رسول الله ﷺ:

«احتجَّ آدم وموسىٰ عليهما السَّلام عند ربِّهما، فحجَّ آدم موسىٰ، قال موسىٰ: أنت آدم الَّذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأَسْجَد لك ملائكته، وأسكنك في جنَّته، ثُمَّ أهبطتَ النَّاسَ بخطيئتك إلىٰ الأرض!

فقال آدم: أنت موسىٰ الَّذي اصطفاك الله برسالته، وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجيًّا، فبِكم وجدتَ اللهَ كَتبَ التَّوراة قبل أن أُخلَق؟ قال موسىٰ: بأربعين عامًا، قال آدم: فهل وجدتَ فيها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: نعم، قال: أفتلُومني علىٰ أنْ عملت عملًا كتبه الله عليَّ أن أعملَه قبلَ أن يخلقني بأربعين سنةً؟!

قال رسول الله ﷺ: **فحَجَّ آدمُ موسَىٰ».**

(١) رواه البخاري في (ك: القدر، باب: تحاج آدم وموسىٰ عند الله، رقم: ٦٦١٤)، ومسلم في (ك: القدر، باب: حجاج آدم وموسىٰ ﷺ، رقم: ٢٦٥٢).

(٢) في (ك: القدر، باب: حجاج آدم وموسىٰ ﷺ، رقم: ٢٦٥٢).

المَطلب الثَّاني
سَوْق دَعوى المُعارَضاتِ الفِكريَّةِ المُعاصرةِ لحديثِ «احتَّج آدمُ وموسَى»

أُسُّ المُعارضاتِ الدَّارجة علىٰ لسان الطَّاعنين في قدحِهم بهذا الحديثِ تتركَّز في دعواهم: أنَّ آدم ﷺ فيه احتجَّ بما ليس بحُجَّةٍ؛ ولو كان كذلك لكان لِفرعون وهامان وسائرِ الكفَّارِ أن يَحتجُّوا بها، ولمَّا بَطُل ذلك، عَلِمْنا فسادَ هذه الحجَّة.

وفي تقريرِ هٰذه الشُّبهة، يقول (إسماعيل الكرديُّ):

«الإشكالُ الكبير في الحديث: أنَّه يَنسِب لآدمَ احتجاجَه علىٰ معصيته لله، بأنَّ الله تعالىٰ قَدَّرها عليه مِن قبل؛ وبالتَّالي: فلا يجوز مَلامَته عليها! وهذا عَينُ قولِ فرقةِ الجبريَّة، وعليه لا يجوز لَوْمُ أحدٍ مِن العُصاة جميعِهم مِن البَشر؛ لأنَّ كلَّ ما فَعلوه كان مُقدَّرًا عليهم مِن الأزَل! إذن فلماذا الحدود، والقَصاص، والجنَّة، والنَّار؟!

والأنكىٰ مِن ذلك: أنَّه يَنسبُ للرَّسول موافقتَه لكلامِ آدم، واعتباره أنَّه غلب موسىٰ وحَجَّه؛ مكرِّرًا ذلك أكثر مِن مرَّة! هذا مع أنَّ القرآن أبطل هذا النَّوع من الاحتجاج بصريح العبارة .. ويستحيل أن يعلِّمنا رسولُ الله أمرًا يخالف القرآن»[1].

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ٢٨٤).

ويقول (سامر إسلامبولي): «النَّبي موسىٰ يلوم آدمَ علىٰ إخراجِ الذُّريَّةِ من الجَنَّة، وسببُ ذلك هو معصيةُ آدم، فاللَّوم هو علىٰ المعصيةِ الَّتي نتَج عنها الإخراج من الجنَّة، ولا علاقة هنا لكونِ آدمَ تاب مِن المعصية أو لم يَتُب؛ لأنَّ ذلك متعلِّقٌ به وبمغفرة الله له، والَّذي يهمُّنا ما ترتَّب علىٰ المعصية الَّذي هو الإخراجُ من الجَنَّةِ؛ أمَّا تبرير آدم فكان بالقَدَر، واحتجَّ أنَّ ذلك الإخراجَ كان مكتوبًا عليه قبل خلْقه بأربعين سَنة، والجواب النَّبوي هو: أنَّ آدم حجَّ موسىٰ.

ولاشَكَّ هنا أَنَّ احتجاج آدم بالقَدر علىٰ إخراجه من الجنَّة يتضمَّن تبرير المعصية؛ لأنَّ الإخراجَ نتيجة المعصية، **ولا مُبرِّر لأيِّ تأويلٍ ولَفٍّ ودوران لجعل** النَّصِّ صحيحًا، وأنَّ الاحتجاج بالقَدر كان علىٰ الإخراج فقط دون معصيةٍ، أو أنَّه يصحُّ الاحتجاج بالقَدر علىٰ المعصية الَّتي تاب منها الإنسان وهي في حكم الماضي: **ذلك كلُّه تأويل متهافت لنصٍّ باطل، فالنَّص صريحٌ في ترسيخ فكرة أنَّ المعاصي وما يَنتُجُ عنها إنَّما هو بتقدير الله ﷻ، وذلك مكتوب قبل الخلق، وذلك يُرسِّخُ فكرة الإجبار والإكراه علىٰ الأعمال»!**[1].

وهذان المعترضان ومَن وافقهما في هذا الفهمِ للخَبرِ أذيالٌ للمعتزلة؛ فقد سُئل كبيرُهم الجبَّائيُّ (ت٣٠٣هـ): «ما تقول في حديث أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ: **ألَّا تُنكح المرأة علىٰ عمتها، ولا علىٰ خالتها؟**

فقال الجبَّائي: هو صحيح.

قال البركاني: فبهذا الإسناد نُقل حديث: حَجَّ آدم موسىٰ!

فقال الجبَّائي: هذا خَبَرٌ باطل!

فقال البركاني: حديثان بإسناد واحدٍ؛ صحَّحت أحدهما، وأبطلت الآخر!

قال الجبَّائي: لأنَّ القرآن يدلُّ علىٰ بطلانه، وإجماع المسلمين، ودليل العقل.

فقال: كيف ذلك؟

---

(١) «تحرير العقل من النَّقل» (ص/٢٣٧-٢٣٨).

قال الجبَّائي: أليس في الحديث: **إنَّ موسىٰ لقي آدم في الجنة . . .**، قال الجبَّائيُّ للبركاني: أليس هذا الحديث هكذا؟ قال: بلىٰ، قال الجبَّائي: أليس إذا كان عذرًا لآدم يكون عذرًا لكلِّ كافر وعاصٍ من ذريِّته، وأن يكون مَن لامهم محجوجًا؟ . . فسكَتَ البركاني»[1].

فأنت ترىٰ أنَّ الجُبَّائي لمَّا استقرَّ عنده ما هو نَقيض الظَّاهر مِن الحديث؛ انبَنَىٰ علىٰ ذلك اعتقادُه مناقضةَ الحديث للضَّرورتين النَّقليَّة والعقليَّة، فردَّ الحديث بناءً علىٰ فهمِه المغلوط هذا، وعلىٰ ذلك سار المُحْدَثون من أشياعِه.

(١) «طبقات المعتزلة» (ص/٨١).

المَطلب الثَّالث
دَفع دعوى المعارِضات الفكريَّةِ المعاصرةِ عن حديثِ «احتجَّ آدمُ وموسَىٰ»

قبل الإبانة عن تهافتِ ما استندَ إليه الطَّاعنون في هذا الحديثِ مِن المعاصرين وأُسوتِهم في ذلك بالمعتزلة؛ فإنَّه يجدر الإشارة إلىٰ أنَّ تحرُّرَ القول في الحديث يكمُن في نَظرين:

النَّظَر الأوَّل: في صحَّة الحديث، وتلقِّي الأمَّة له بالقَبول.

النَّظر الثَّاني: في جَريان ظاهرِه علىٰ مقتضىٰ الأصول، والفهم المغلوط لظاهره من قِبل المُعترضين.

وضبطُ القولِ في النَّظرِ الأوَّلِ أن يُقال:

اتَّفقَ أَهل السُّنة والجماعة علىٰ صَحَّةِ الحديث، وأنَّه لا مَطعن فيه؛ لا مِن جهة إسناده، ولا مِن جهة متنِه، وبتلقِّي العلماء له بالقَبول يرتقي إلىٰ إفادةِ العلم، هذا إن لم يُقَل بتواترِه، لينحسِمَ بذا الخوض عند أهل الشَّأنِ في صِحَّتِه.

وفي تقريرِ صِحَّة هذا الخَبر، يقول أبو عبد الله ابن مَنْدَه فيه: «.. هذه أَحاديث صِحَاح ثابتةٌ لا مَدْفع لها، ولهذا الحديث طُرُقٌ عن أبي هريرة»[1].

(١) «الرَّد علىٰ الجهميَّة» لابن منده (ص/ ٣٧).

ويقول ابن عبد البرِّ: «هذا حديث صحيح ثابت مِن جهة الإسناد، لا يختلفون في ثبوتِه، رواه عن أبي هريرة ﷺ جماعة مِن التَّابعين، ورُوي مِن وجوه عن النَّبي ﷺ مِن روايةِ الثِّقات الأئمَّة الأثبات»[١].

ويقول ابن القيِّم: «هذا حديث صحيح متَّفق علىٰ صحَّتِه، لم تزل الأمَّة تتلقَّاه بالقَبول مِن عهد نبيِّها ﷺ قرنًا بعد قرنٍ، وتقابله بالتَّصديق والتَّسليم، ورواه أهل الحديث في كتبِهم، وشهدوا به علىٰ رسول الله ﷺ أنَّه قاله، وحكموا بصحَّته»[٢].

ومِمَّن نصَّ علىٰ بلوغِه مبلغَ التَّواتر عن صَحابِيِّه ابنُ كثير الدِّمشقي (ت٧٧٤هـ)، حيث قال: «مَن كذَّب بهذا الحديث فمُعانِد؛ لأنَّه متواتر عن أبي هريرة ﷺ، وناهيك به عدالةً، وحفظًا، وإتقانًا؛ ثمَّ هو مَرويٌّ عن غيره مِن الصَّحابة . .»[٣].

وأمَّا النَّظر الثَّاني: فإنَّ الحديثَ جارٍ علىٰ مُقتضىٰ الأُصول الشرعيَّة، ليس مخالفًا لشيءٍ منها؛ حتىٰ قال ابن عبد البرِّ: «هذا الحديث مِن أوضح ما رُوِيَ عن النَّبي ﷺ في إثبات القَدَر ودفع قول القدريَّة»[٤].

ووَجه ذلك: أنَّ الحديثَ قد انتظمَ مَعاقد الإيمان بالقَدر، بدلالةِ المنطوقِ والمَفهوم.

فأمَّا دَلالَته علىٰ هذه المَعاقد بالمَنطوق:

فمِن جِهة أنَّه وَقع التَّنصيصُ في الحديث علىٰ كتابةِ الله السَّابقة لمعصية آدم ﷺ، ولِمَا ترتَّب عليها مِن مصيبة الإخراج.

---

(١) «التَّمهيد» (١٨/١٢).

(٢) «شفاء العليل» (ص/١٣).

(٣) «البداية والنهاية» (١/١٩٨)، وانظر «العواصم والقواصم» لابن الوزير (٨/٣٦٢).

(٤) «التمهيد» (١٨/١٧).

والمَدلول عليه مِن هذه الأصول بدلالة المَفهوم:

تحقُّق العلمِ السَّابِق للكتابة؛ **وأيضًا فإنَّ في جوابِ آدم ﷺ ما يُشعِر بدلالة المفهوم علىٰ الأمور التَّالية:**

الأوَّل: خلْقُ الله لهذه المعصية، ولِما انْبَنىٰ عليها بعد ذلك مِن الإخراج، ولازم هذا الخَلق، هو:

الثَّاني: سَبْق المشيئة له؛ إذْ المشيئة تَسْبق الخلقَ، ولا خلقَ بلا مشيئةٍ تستلزمها.

وكما أنَّ الخلق يستلزم المشيئة، فإنَّ المشيئة تستلزم:

الثَّالث: سَبْق العلم بها؛ إذْ يستحيل إيجاده ﷻ للأشياءِ مع الجهل؛ لأنَّ إيجاد الأشياء بإرادة الرَّب تبارك وتعالىٰ، وهذه الإرادة تستلزم تَصوُّرَ المُراد، فالإرادة مستلزمةٌ للعلم قطعًا.

الرَّابع: إثبات أنَّ للعبد فِعلًا اختياريًا يُنسَب إليه، ووجهُ هذا اللُّزوم: أنَّه لا معنىٰ من لَوْمِ موسىٰ لآدم عليهما السَّلام علىٰ عَمَلٍ لا اختيار له فيه، ولم يَجْرِ احتجاجه ﷺ بالقدَر لينفي اختيارَه! إذْ لو كان كذلك، للَزِم أيضًا أن يكون احتجاجُه هو أيضًا لا اختيارَ له فيه! فلا تقوم الحجَّة إذَنْ، وسيأتي بيان فساد مَن فَهِم هذا الحديث علىٰ خلاف ظاهره.

والمقصود: أنَّ هذا الحديث -كما قال ابن عبد البرِّ- مُتضمِّنٌ لمراتبِ الإيمان بالقَدر الَّتي انعقد إجماع أهل السُّنة عليها:

المرتبة الأولىٰ: إثباتُ عِلمِ الله تعالىٰ المُحيطِ بكل شيء.

المرتبة الثَّانية: إثبات أنَّ الله كَتب كلَّ ما يكونِ مِن حين خلق القَلم، حتَّىٰ قيام السَّاعة وأحصاه؛ فلا يخرج شيءٌ عمَّا كَتبه.

المرتبة الثالثة: إثبات المشيئة النَّافذة في خلقِه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكُن، علىٰ أنَّ الإرادة الخَلْقيَّة الكونيَّة ليست كالشَّرعيَّة مستلزمةً لرضا الرَّب ومحبَّته.

المرتبة الرَّابعة: إثبات خلق الرَّب تبارك وتعالىٰ، فهو الخالق وما سِواه مَخلوق.

وقد أسلفنا الإشارة إلىٰ أنَّ للعبد مَشيئةً وقُدرةً وفِعلًا تُنسب إليه، وكلُّ ذلك ليس خارجًا عن إرادةِ الله ﷻ الكونيَّة ومشيئتِه، يتجلَّىٰ هذا الأصل في أنواع الدَّلائل الَّتي تضمَّنها القرآن الكريم، مِن إسنادِ الفعلِ أو الصُّنعِ أو المشيئةِ ونحوِ ذلك إلىٰ عبده(١).

فبهذه الأصول نطَقَ أهل السُّنة والجماعة، وعليها انعقدَ إجماعُهم؛ كما تراه في مثل قول الأشعريِّ: «قد أجمعَ المسلمون قبل حدوثِ الجهميَّة والمعتزلة والحروريَّة علىٰ أنَّ لله عِلمًا لم يزَلْ . .وعِلْم الله سابق في الأشياء . . فمَن جَحَدَ أنَّ لله علمًا فقد خالف المسلمين، وخَرج عن اتِّفاقهم»(٢).

وكذا في ما نقله ابنُ القطَّان الفاسيُّ (ت ٦٢٨هـ) بقوله: «**أجمعوا** علىٰ أنَّ الإقرارَ بالقَدَر مع الإيمان به واجب . . **وأجمع المسلمون** علىٰ قول: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله، وعلىٰ قول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن . . **وأجمعوا** علىٰ أنَّه تعالىٰ قدَّر أفعال جميع الخلق، وآجالهم، وأرزاقهم قبل خلقِه لهم، وأثْبت في اللَّوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم، **وأجمعوا** علىٰ أنَّه الخالق لجميع أفعال العِباد، وأرزاقِهم، والمُنشئ لجميع الحوادث وحده؛ لا خالق لشيءٍ منها سِواه»(٣).

وبهذا يتبيَّن ما انطوَىٰ عليه حديث المُحاجَّة مِن الأصولِ العظيمة في هذا الباب الَّتي قام الإجماع عليها.

إلَّا أنَّ هناك قَدْرًا مِن الحديث جالت فيه فهوم أهلِ العِلم: **وهو حقيقةُ ما وَقَع عليه لَوْمُ موسىٰ ﷺ، وحقيقةُ ما احتجَّ به آدَم ﷺ.**

---

(١) انظر في أدلَّة هذه المراتب «شفاء العليل» لابن القيم (ص/ ٢٩)، وفي تقرير كونها ظاهر الحديث «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/ ٦١٦-٦٢٠).

(٢) «الإبانة» (ص/ ١٤٥).

(٣) «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٥٤-٥٦).

وحاصل هذه الأنظار تتمحور في ثلاثة[1]:

النَّظر الأوَّل: أنَّ موسىٰ لَامَ آدم ﷺ علىٰ الذَّنْبِ نفسِه، فكان الاحتجاج بالقَدَر عليها، علىٰ اختلافِ أرباب هذا النَّظر في وجهِ غَلَبة آدم ﷺ بالحُجَّةِ، ذَهب إلىٰ هذا النَّظر بعضُ أهلِ لعلم، منهم: القَنازعي[2]، وتلميذه ابن عبد البرّ[3].

وهذا نَظر مَرْجوحٌ؛ ذلك أنَّ موسىٰ ﷺ لم يَنُطْ لَوْمَه بالذَّنب، ولم يَنطق به أصلًا، فإناطة اللَّوم بذلك مع سكوتِ النَّص عنه دعوىٰ لا دليل عليها؛ علىٰ أنَّ موسىٰ ﷺ أعلم بالله وبدينِه أن يلومَ آدم ﷺ علىٰ ذنبٍ قد أخبره الله تعالىٰ أن فاعله تابَ منه، وأنَّه اجتباه بعدُ وهَداه[4].

والنَّظَرُ الثَّاني: أنَّ لَوْمَ موسىٰ لأبيه آدم كان علىٰ مصيبة الإخراج لا علىٰ الذَّنب، وهذا القول نَصَرَه ابن حزم[5]، واختاره ابن تيمية[6]، وابن كثير[7].

أمَّا النَّظَر الثَّالث: فهو تصحيح للنَّظَرَين، أي: جواز أن يكون لَوْمُ موسىٰ ﷺ علىٰ المصيبة، وأن يكون اللَّوم متوجِّهًا علىٰ الذَّنب لكونه سبَبَ المصيبة، فلَوم موسىٰ ﷺ علىٰ الذَّنبِ لكونه سَبَبًا لإخراج آدم والذُّرية مِن الجنَّة؛ لا أنَّه لَوْمٌ علىٰ الذَّنب لِذاتِه كما ذَهب إليه أصحاب النَّظرِ الأوَّل.

وهذا الثَّالث مَذهب ابن قيم الجوزيَّة، فقد قال بعد سوقه لكلام ابن تيميَّة في الحديث بما يوافق النَّظر الثَّاني:

«قد يَتوجَّه جوابٌ آخر؛ وهو: أنَّ الاحتجاجَ بالقَدر علىٰ الذَّنب يَنفع في موضعٍ، ويضرُّ في موضعٍ؛ فينفع إذا احتجَّ به بعد وقوعِه والتَّوبة منه، وتركِ

(١) «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/٦٢١).

(٢) «تفسير الموطأ» للقنازعي(٢/ ٧٤٠).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/ ١٥).

(٤) انظر«مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية (٨/ ٣١٩،٣٢١)، و«شفاء العليل» (١/ ١٤).

(٥) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» له (١/ ٢٦).

(٦) «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣١٩).

(٧) انظر «البداية والنهاية» (١/ ١٩٨).

معاودتِه -كما فعل آدم ﷺ- فيكون في ذِكْر القَدَر إذْ ذاك مِن التَّوحيد ومعرفةِ أسماءِ الرَّب وصفاتِه وذكرِها ما ينتفعُ به الذَّاكرُ والسَّامِعُ؛ لأنَّه لا يدفع بالقدَر أمرًا ونهيًا، ولا يُبطل به شريعة؛ بل يخبر بالحقِّ المحض علىٰ وجه التَّوحيد والبراءةِ مِن الحول والقُوَّةِ..

وأمَّا الموضعُ الَّذي يَضرُّ الاحتجاج به: ففي الحالِ أو المستقبل؛ بأن يرتكبَ فِعْلًا مُحرَّمًا، أو يترك واجبًا، فيلومه عليه لائم، فيحتجَّ بالقَدر علىٰ إقامتِه وإصرارِه، فَيبْطل بالاحتجاج به حقًّا، ويرتكب باطلًا.

ونكتةُ المسألة: أنَّ اللَّومَ إذا ارتفع صَحَّ الاحتجاج بالقَدَر، وإذا كان اللَّوم واقعًا، فالاحتجاجُ بالقَدَرِ باطلٌ»(١).

واختار هذا الجمعَ ابنُ الوزير اليَمانيُّ(٢)؛ فهو متضمِّن للنَّظرِ الثَّاني وزيادة، وكلاهما له ما يدلُّ عليه(٣).

وقصدي مِن سَوْقِي لهذه الأنظار في القَدْرِ المختلف فيه مِن الحديث:

إثباتُ كونِ ورثةِ الأنبياءِ مع اختلافِهم في هذا القَدْر، مُتَّفقون علىٰ أنَّ حقيقةَ ظاهرِه لا تَدلُّ علىٰ تسويغِ الاحتجاجِ بالقَدَر علىٰ المَعايب، وإسقاط المَلامة عمَّن أذنبَ، قد حكىٰ الإجماعَ علىٰ ذلك غَيرُ واحدٍ.

يقول أبو بكر ابن العَربي: «أجمع العلماء علىٰ أنَّه غير جائزٍ لأحدٍ إذا أتَىٰ ما نَهىٰ الله عنه أو حَرَّمه عليه أنْ يحتجَّ بمثل هذا، فيقول: أفتلومني علىٰ أنِّي قتلتُ، وقد سَبق في علم الله أن أقْتُل؟! وتَلومني علىٰ أن أسرق وأزني، وقد سَبق في علمِ الله وقدره؟! هذا ما لا يسوغ لأحدٍ أن يجعله حُجَّةً لنفسه.

والأمَّةُ مُجتمعةٌ علىٰ أنَّه جائزٌ لَوْمُ مَن أتىٰ ما يُلام عليه مِن معاصي الله، وذمُّه علىٰ ذلك، كما أنَّهم مُجْمِعون علىٰ حَمْدِ مَن أطاع، وأتىٰ مِن الأمور المحمودة ما يُحمَدُ عليه»(٤).

---

(١) «شفاء العليل» (ص/١٨).

(٢) انظر «الرَّوض الباسم» (٢/٤٦٥).

(٣) «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/٦٢١).

(٤) «المسالك في شرح موطأ مالك» (٧/٢٢٠-٢٢١).

ويقول ابن بطَّال الأندلسيُّ (ت ٤٤٩هـ): «أمَّا مَن عَمِلَ الخطايا ولم تَأْتِهِ المغفرةُ؛ فإنَّ العلماء مُجمِعون أنَّه لا يجوز له أن يحتجَّ بمثل حجَّة آدم، فيقول: أتلومني علىٰ أن قتلت، أو زنيت، أو سرقت؛ وقد قدَّر الله عليَّ ذلك؟! والأمَّة مجمعة علىٰ جواز حمْد المحسن علىٰ إحسانه، ولَوْم المسيء علىٰ إساءته، وتعديد ذنوبه عليه»[1].

وفي مقابل هؤلاء؛ نرىٰ مخالفيهم مِن القَدريَّة يفهمون مِن الحديث خلاف هذا الظَّاهرِ، فتقاطعت فهومُهم علىٰ أنَّه يدلُّ علىٰ صحَّةِ الاحتجاجِ بالقَدَر علىٰ المَعايب! وعلىٰ هذا الاعتبار يسقط اعتبارُ التَّكليف والمؤاخذةِ علىٰ الجُرْم؛ وبهذا الفهمِ المغلوطِ للخَبر، والتَّأسيس لظاهرٍ ليسَ هو في الحقيقةِ الظَّاهر الحقيقيَّ الَّذي قَصد المتكلِّم بالنَّص الإفصاحَ عنه، أسَّسوا لردِّ الحديث والطَّعن في دلالتِه.

وقد بيَّنا انَّ الظَّاهرِ الحقيقيِّ للحديث مفارقٌ للظَّاهرِ الَّذي ادَّعوه؛ فإنَّ نصَّه بسياقِه يدلُّ علىٰ أحدِ أمرين:

إمَّا أنَّ اللَّومَ لا يتوجَّه في المصائب، لجَرَيان القَدر السَّابقِ بها؛ فيرتفع حينئذٍ اللَّوم.

ب- أو أنَّ اللَّوم لا وجهَ له بعد التَّوبة مِن الذَّنب، لا قبله.

وفي كِلتا الدَّلالتين ما يَنفي دلالة النَّصِ علىٰ تسويغِ الاحتجاج بالقَدَر علىٰ غِشيان الذُّنوب، وركوبِ المَحارم؛ لمُجرَّدِ جَرَيان القَدَر بها؛ والبَوْن فسيح بين الظَّاهر الحقِّ المَدلول عليه بهذا الحديث، وبين الظَّاهر المتوَهَّم الَّذي استبطنَه الطَّاعنون به.

فإذا تحرَّر لنا مَثَار الغَلط في فهم المسألة؛ تبيَّن أنَّ ما أثاره الطَّاعنون حول الحديثِ قضايا ليست موضوعيَّة، وما ساقوه في حقيقته طعنٌ في الظَّاهر الَّذي تَوهَّموه، لا الظَّاهر الَّذي دَلَّ عليه الخَبر وأراده مُخبِرُه؛ والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (١٠/٣١٥-٣١٦).